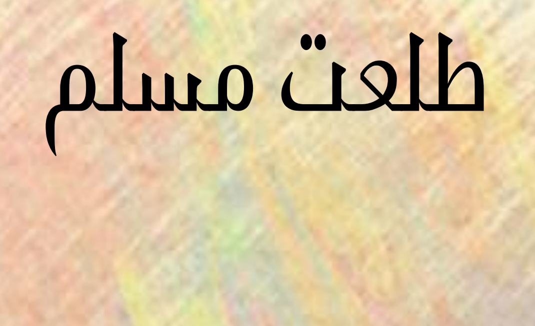
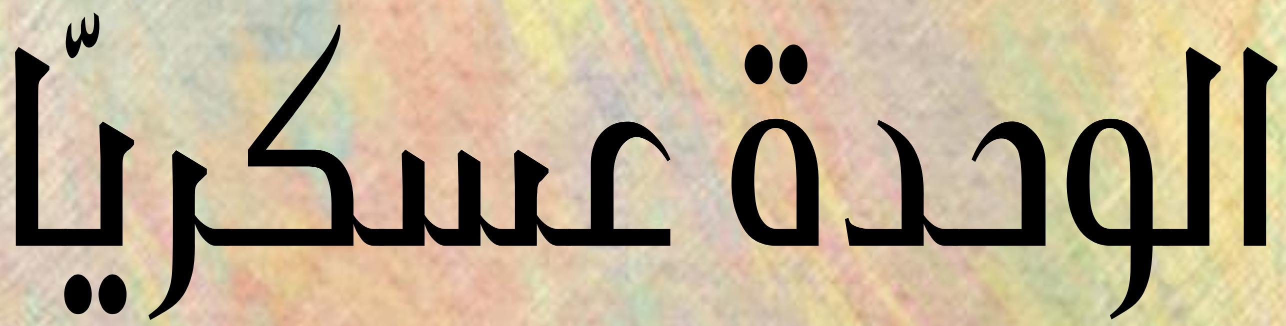




مشاركة الجيوش العربية في حرب أكتوبر 1973

منشورات الطليعة
2000

الوحدة عسكريّاً

مشاركة الجيوش العربية في حرب أكتوبر 1973

طلعت أحمد مسلّم

نيسان (ابريل) ١٩٨٩

لقد شكّلت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ نقطة هامّة وصفحة مضيئة في التاريخ العسكري العربي الحديث؛ اذ ساهمت قوات عربية من ثلاث عشرة دولة، أو بلد، في الصراع المسلّح ضد اسرائيل؛ كما حققت هذه المساهمة أفضل النتائج العسكرية في ملاحم الصراع المسلّح بين اسرائيل والعرب على نحو ما أسماه رئيس الادارة العامة للشؤون العسكرية في الامانة العامة للجامعة العربية بـ «ان الجامعة العربية قد قامت، عبر أجهزتها العسكرية، بدور فعّال في سبيل تأمين الدعم العسكري لدول المواجهة». ويلاحظ الدارس للمشاركة العربية في الحرب ان بعض هذه المشاركة كان وفقاً لقرارات ومخططات سابقة، وان البعض الآخر قد تمّ عفواً، بمبادرة من دول عربية في اثناء القتال وخارج ما سبق من قرارات ومخططات، في حين ان القرارات والمخططات السابقة لم تتحقق بالكامل، اذ حالت ظروف مختلفة دون تنفيذها.

يمكن القول ان الظاهرة السابق ذكرها ليست غريبة، أو جديدة، بل يمكن اعتبارها ظاهرة طبيعية؛ فنادرة تلك هي الخطط التي أمكن تنفيذها بحذافيرها، بل ربما يمكن القول انه ما من خطة نفّذت حرفياً كما وضعت، سواء أكانت هذه الخطة تتعلق بأمور مدنية، أو عسكرية، على مستوى دولة، أو عدة دول. ولا شك في ان وضع خطة عسكرية ترتبط بدول عدة أمر من أصعب الامور وأعقدها؛ ولذا، فليس غريباً الّا يمكن تنفيذ القرارات والخطط الخاصة بمشاركة الجيوش العربية في حربها ضد اسرائيل، في العام ١٩٧٣، بكل تفاصيلها. واذا كان ذلك متوقعاً وعادياً حينما يقصر التنفيذ عن التخطيط، فربما كانت مساهمة كثير من الجيوش العربية في الحرب بأكثر ممّا خطط لها أصلاً استثناءً عن القاعدة يحسب بدرجة ما للدول والجيوش العربية، في حين انه يحسب على القرارات والخطط التي وضعت لهذه المساهمة. واذا كان حجم المشاركة له أهميته، فان توقيت هذه المشاركة يكتسب اهمية قصوى؛ اذ ان المشاركة كانت لا بد وان تؤتي أفضل ثمارها وأحسن نتائجها، لو انها جاءت في التوقيت المناسب. ولا يعني هذا، بالضرورة، ان المشاركة المتأخرة عن توقيتها تفقد قيمتها تماماً؛ اذ قد تصبح ذات قيمة معيّنة، وان كانت أقل من تلك القيمة لو ان المشاركة جاءت في توقيتها المناسب. واذا كان لحجم المشاركة، وتوقيتها، بعدان هامّان، فان لنوعية المشاركة بعداً ثالثاً يجسّمها، ويحدّد قيمتها على واقع ميدان الصراع المسلّح.

وعلى الرغم من التسليم بأنه كان من غير المتوقع، بل ربما من المستحيل، ان تنفّذ القرارات

والخطط بحذافيرها، فان حجم التغيرات التي طرأت على ما اشتملته القرارات من مشاركة الجيوش العربية ينمّ عن مدى سلامة القرارات والخطط؛ فكلما كان الفارق بسيطاً ومحدوداً، كلما دلّ ذلك على سلامة هذه القرارات والخطط، في حين ان الاختلاف الكبير ينمّ عن أخطاء في التقدير، وقصور في التخـطيط، ويستوي في ذلك ان يكون الاختلاف ايجابياً، بمعنى ان يزيد التنفيذ عن القرارات او الخطة، او ان يكون سلبياً، بأن يقل عنه.

ان مقارنة بين ما صدر من قرارات بخصوص مشاركة الجيوش العربية في الحرب وما نتج من خطط وما نُفّذ، وتحديد حجم الاختلاف بين هذا وذاك، لا يجب ان تهدف الى ايقاع اللوم على احد، او الاشادة بشخص، او بلد، او حكومة ما، وانما تهدف، أساساً، الى تقويم حجم الالتزام والاختلاف، والبحث في الاسبـاب التي ادّت الى هذا الاختـلاف، وان تخرج من ذلك باستنتاجات مفيدة عند الحاجة، أي عند مساهمة الجيوش العربية في عمل عسكري مشترك في المستقبل، بحيث تتناسب هذه المساهمة، من حيث الحجم والفعالية، مع قدرات الدول العربية وظروفها، سواء أداخلية كانت أم خارجية.

وعلى الرغم من ان ما كتب عن حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ليس قليلاً، الاّ ان جانب مشـاركـة الجيوش العربية في هذه الحرب لم يلق العناية الكافية، واتجه أغلب البلاد العربية الى اظهار دور جيش كل بلد على حدة في الحرب. فالدولتان الرئيستان في تلك الحرب (مصر وسوريا) تحدثتا عن الحرب كما لو كانتا وحدهما، ولم تبرزا دور الجيوش التي شاركتهما، في حين ان بعض الدول العربية اصدر كتباً عن دور جيوشه في الحرب، بينما يكاد لم يتعرّض احد الى انه كانت هناك قرارات وخطط لمشاركة الجيوش العربية الاخرى، وبالتالي لم يتعرّض احد الى تحليل هذه القرارات والخطط ومدى الالتزام بتنفيذها. وهكذا، فان المراجع التي يمكن الرجـوع اليهـا قليلة، خاصة في ما يتعلق بالقرارات والخطط، بينما يتوفّر بعض المراجع عن التنفيذ، الاّ ان أغلبها يتسم بالتحيّز، اما لدولة عربية ما اذا كان المرجع عربياً، واما الى اسرائيل وبالتالي مضاد للدول العربية عموماً اذا كان المرجع غربياً، في حين انه لا تتوفر مراجع من الكتلة الشرقية لهذا الغرض.

التخطيط لمشاركة الجيوش العربية في الحرب

يمكن القول دون ما تجاوز ان التخطيط لمشاركة الجيوش العربية في حرب التحرير قد بدأ غداة هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث اتفقت سوريا والعراق والاردن على انشاء قيادة عسكرية موحّدة للجبهة الشرقية، لتتعاون مع الجبهة الجنوبية (مصر) لتحقيق مطالب خطة تحرير الارض والمحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[1]، تنفيذاً لمقررات مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم حيث اعتبر المؤتمر ان ازالة العدوان على الاراضي العربية هو مسؤولية جميع الدول العربية، ويحتّم تعبئة الطاقات العربية، وان الهزيمة يجب ان تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك[2].

تشكّلت قيادة الجبهة الشرقية، في العام ١٩٦٨، من ضباط أركان من كل من العراق وسوريا والاردن؛ كما عُيّن فيها ضباط أركان من القيادة المصرية، ليقوموا بأعمال التنسيق المطلوبة مع الجبهة الجنـوبيـة (جبهـة الجمهـوريـة العربية المتحدة). لم تعمل هذه القيادة بالكفاءة المرجوّة. ويرجع

احد المصادر ذلك الى عدم توفّر عامل الثقة بين قيادات القوات المسلّحة المشتركة لتأمين الجبهة، ممّاكان سبباً في تقييد سلطات القيادة على القوات المخصصة؛ واستمرت التعليمات تصدر الى هذه القوات من قيادتها الاصلية، ممّا اعتبر تدخلاً ومعطلاً ومقيّداً لحركة القيادة وانطلاقها؛ بينما أشار مصدر آخر الى ان القائد العام للجبهة الجنوبية لم يبد رغبة حقيقية في التعاون مع الجبهة الشرقية على الرغم من انه القائد الاعلى للجبهتين. واجمعت المصادر على ان قيادة الجبهة الشرقية تعثرت في عملها، حتى تمّ حلّها تماماً في العام ١٩٧٠[٣].

اجتمع مجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، في دورة عادية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، واتخذ قراراً بشأن حشد جميع القوى العربية ضد العدوان الاسرائيلي. وقرّر في جلسته الرابعة، التي عقدت في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، الموافقة على تقرير الفريق الأول محمد فوزي، القائد العام للقيادة الشرقية والغربية، وعلى حجم القوات المطلوبة كحد أدنى من اجل ازالة آثار العدوان[٤]. وحول توزيع القوات على الدول العربية، التزمت كل من الجمهورية العربية الليبية والجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان الديمقراطية بالبدء، فوراً، في تنفيذ الالتزامات المطلوبة منها، بينما وافقت دولة الكويت على المساهمة في الاشتراك في تدعيم المعركة بالقوات المطلوبة، واقترحت عقد اجتماعات على مستوى رؤساء الاركان مع القائد العام للبحث في نوعية المعدات المطلوبة من كل دولة، وتحديد وقت زمني لانشاء وتجهيز هذه القوات[٥].

«انعقد مؤتمر قمّة طرابلس في نهاية شهر [حزيران] يونيو ١٩٧٠؛ وكان احد قراراته انشاء قيادة مشتركة للجبهات العربية بعد تجزئتها الى جبهة شمالية وجبهة شرقية وجبهة جنوبية للتغلّب على بعض المشاكل السياسية المعاكسة»[٦]. وأوفدت كل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديمقراطية ممثليها الى مركز القيادة في القاهرة. وقد ظلت هذه القيادة منذ تموز (يوليو) ١٩٧٠ تعمل بدأب لدعم المشاركة العسكرية العربية حتى وقعت أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، التي ألقت ظلالاً كثيفة على العمل المشترك حدّ من فاعليته بدرجة كبيرة[٧].

وانعقد مجلس الدفاع المشترك في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١؛ وتميّزت هذه الدورة العادية الثانية عشرة بأن الامين العام المساعد العسكري قد قدّم خطة لمشاركة الجيوش العربية وتعبئة القوة العسكرية العربية، اشتملت على مطالب بما ترسله كل من العراق والمملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر والمغرب الى جبهة القتال، موضحة في الجدول الرقم ١[٨]. وقد أوصى المجلس «الحكومات العربية المعنيّة بالموافقة على توصيات الامين العام المساعد العسكري في ما يتعلق بمشاركتها بقسم من قواتها حسبما بيّنه التقرير، على ان يرفع كل وفد الى حكومته احتياجات المواجهة المقدمة من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والثورة الفلسطينية لدراستها، ودراسة امكانية مساهمتها في توفير هذه الاحتياجات، سواء أكانت المساهمة بالقوات، او المعدات، أو المال، وان تودع الدول العربية الامانة العامة للجامعة موافقتها على المساهمة خلال اسبوعين مع تحديد نوعيّتها وكميتها وكيفية ادائها؛ كما كلف المجلس وزير حربية مصر القائد العام لقوات اتحاد الجمهوريات العربية بالتنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية»[٩].

كان من آثار قيام اتحاد الجمهوريات العربية بانشاء القيادة العامة للقوات المسلّحة الاتحادية في الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢، لتتولى موضوعات الدفاع عن الاتحاد على المستوى الاستراتيجي، من ناحية العمليات والتدريب وتنسيق الصناعات العسكرية، مع بقاء كل قيادات القوات المسلحة للجمهوريات الثلاث (مصر العربية ـ السورية ـ الليبية) مسؤولة عن تنظيم وادارة العمليات والتدريب على المستويين، التعبوي والتكتيكي، في جبهتها.

انعقد مجلس الدفاع المشترك بتاريخ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، في دورته العادية الثالثة عشرة، والتي تعتبر من أهم دوراته، ان لم تكن اهمّها فعلاً، وحدّد الهدف الاستراتيجي للمرحلة في «ازالة آثار عدوان [حزيران] يونيو لعام ١٩٦٧، دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»؛ كما حدّد قواعد العمل المشترك، التي كان اهمها «ان مسؤولية المواجهة للعدوان الصهيوني هي مسؤولية عربية يتحتّم على الدول العربية، كلها، تحمّلها والمشاركة فيها» و«حشد جميع الامكانات العربية الفاعلة لقومية المعركة وفاعليتها؛ وان تؤدي كل دولة، اداء تامّاً، دورها المحدّد في دقّة ووضوح، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حسبما يتمّ الاتفاق عليه»(١٠). كذلك وافق المجلس، على الصعيد العسكري، على تقرير الفريق الاول احمد اسماعيل علي، وزير حربية جمهورية مصر العربية، والذي بمقتضاه(١١):

الجدول الرقم ١

التوصيات بمشاركة الدول العربية*

الدولة الداعمة	العدد	النوع	الى الجبهة
	سربان	هوكر هنتر	الاردنية
	٣ أسراب	ميغ ـ ٢١	السورية
العراق	سرب	ميغ ـ ١٧	السورية
	فرقة	مدرّعة	الاردنية
	فرقة	ميكانيكية	الاردنية
السعودية	سربان	لايتننغ	الاردنية
ليبيا	سرب	ميراج ـ ٣	المصرية
الجزائر	سربان	ميغ ـ ٢١	المصرية
	سربان	ميغ ـ ١٧	المصرية
المغرب	سرب	اف ـ ٥	المصرية
	لواء	مدرّع	المصرية

* عبدالرزاق الدردري، **الانشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، ص ٤٥؛ El-Shazly, Saad; *The Crossing of the Suez*, San Francisco: American Mideast Research, 1980, pp. 132 - 133.

١ ـ تقسيم مسرح العمليات الى جبهات ثلاث: الشمالية، وتشمل جميع القوات السورية وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها؛ والشرقية، وتشمل جميع القوات الاردنية وأي قوات توضع تحت قيادتها؛ والغربية، وتشمل جميع القوات المصرية وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.

٢ ـ قرّر ان يعمل الفدائيون من على الجبهات المختلفة لدول المواجهة، بتنسيق مع قيادات الجبهات المختصة، تبعاً لخطة يصدّق عليها القائد العام للقوات المسلّحة العربية.

٣ ـ قرّر ان تكون جميع الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية، الفريق الاول احمد اسماعيل علي، وتعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال، وان يكون للقائد العام كامل الصلاحيات على القوات المسلحة على مسرح العمليات للجبهات الثلاث، وتعتبر أراضي بقية الدول العربية الاعضاء مسرحاً للاعمال القتالية التي تخدم تحقيق الهدف

العربي الاستراتيجي.

٤ ـ قرّر ان يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، وان يتولّى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية على الجبهات الثلاث.

٥ ـ تُلزَم دول المساندة العربية بأن يكون لديها حجم معيّن جاهز من القوات في أماكن تمركزها في دولها بنهاية آذار (مارس) ١٩٧٣، ومستعدة للتحرك الى الاماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية، على ان تكون الوحدات والاسراب التي تساهم بها الدول العربية في دعم دول المواجهة كاملة التجهيز والتسليح والتدريب، وان تتحمّل الدول صاحبة الدعم مصاريف الاقامة ومطالب العمليات كافة (حجم القوات المطلوبة موضحة في الجدول الرقم ٢)[١٢].

٦ ـ أُلزمت دول بتجهيز حجم آخر من القوات في مواعيد تالية للموعد السابق بدءاً من نهاية العام ١٩٧٣ حتى نهاية العام ١٩٧٤ (موضحة في الجدول الرقم ٢، ايضاً).

٧ ـ قرّر ان يدعو القائد العام للقوات المسلّحة العربية رؤساء أركان حرب الدول المشتركة في القتال للاجتماع في القاهرة، في الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) ١٩٧٣، لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

وقد طالبت الجمهورية العراقية بادخال تعديل على القرار يقضي بأن «يلتزم العراق بالمشاركة في مرحلة التعرّض، على ان يضمن القائد العام تأمين المستلزمات الخاصة بمسرح العمليات للقوة الجوية العراقية، وخاصة الملاجىء في المطارات التي ستعمل فيها والدفاع الجوي، وبأن تكون القوات العراقية آنفة الذكر بأمرة القائد العام للقوات العربية مباشرة»[١٣].

وكان مجلس جامعة الدول العربية، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، في دورته الثانية والخمسين، قرّر تأليف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع في دول المواجهة والكويت والسعودية، لتقويم الموقف، ووضع الاسس لخطة عمل مشترك محدّد الوسائل والالتزامات، لمواجهة العدو الاسرائيلي. وقد عقدت هذه اللجنة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢[١٤]، واستعرضت، خلال اجتماعها، نتائج الاتفاقات الثنائية مع كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية في شباط (فبراير) ١٩٧٢.

مشاكل ما قبل التنفيذ

سلّط الفريق سعدالدين الشاذلي بعض الضوء على المشكلات التي واجهت تنفيذ خطته، كأمين عام مساعد عسكري للجامعة العربية، لتحقيق مشاركة الجيوش العربية في الحرب، فذكر، مثلاً، ان وزير الحربية المصرية، الفريق الأول محمد احمد صادق، اعترض على ان تكون المساهمة بالقوات، وانه كان يرى ان يكون الدعم العربي مالياً[١٥]، وان الرئيس الجزائري الراحل، هواري بومدين، لم يوافق على تمركز القوات الجزائرية بصورة غير محدّدة في مصر، انتظاراً للحرب «التي قد لا تأتي مطلقاً»، وانه رأى ان الجزائريين لن يكونوا بصورة جيدة وهم في حالة انتظار، وانهم سيحتاجون الى عائلاتهم معهم، او يطالبون، بصفة مستمرة، باجازات لزيارة عائلاتهم. من جهة أخرى، كانت فكرة الفريق الشاذلي ان استخدام القوات سيكون متأخراً في حالة عدم تواجدها، بالفعل، على أرض المعركة، وان الخطة الهجومية ينبغي ان تقوم على أساس القوات التي تكون في متناول اليد، وليس القوات التي قد تشترك، او لا تشترك. وكان الحل الوسط هو استدعاء الدعم من الجزائر في فترة

الجدول الرقم ٢

القوات المحدّدة لمساندة دول المواجهة

الدولة الداعمة	العدد	النوع	تاريخ الاستعداد
العراق	سرب	هوكر هنتر	نهاية آذار ١٩٧٣
	سرب	ميغ ـ ١٧	= = =
	سربان	ميغ ـ ٢١	= = =
	سرب	قاذفة تي. يو.	= = =
	فرقة	مدرّعة	= = =
	فرقة	مشاة آلية	= = =
السعودية	سرب	لايتننغ	= = =
	لواء	مشاة آلي*	= = =
الكويت	سرب	لايتننغ	= = =
	كتيبة	مشاة**	= = =
ليبيا	سربان	ميراج	= = =
الجزائر	سربان	ميغ ـ ١٧	= = =
	سربان	ميغ ـ ٢١	= = =
	كتيبتان	مدفعية***	= = =
المغرب	سرب	اف ـ ٥	= = =
	لواء	مدرّع	= = =
السودان	لواء	مشاة مدعّم	= = =
الامارات	سرب	ميراج	تشرين ٢ / ١٩٧٤
السعودية	سرب	لايتننغ	نهاية ١٩٧٤
ليبيا	سرب	ميراج	نهاية ١٩٧٣

* موجودة، فعلاً، بالجبهة الشرقية.

** موجودة، فعلاً، بالجبهة الغربية.

*** ذاتية الحركة ١٥٢ مم.

لا تزيد على ثلاثة شهور قبل بدء المعركة(١٦). أمّا بالنسبة الى القوات العراقية، فقد كان هناك تشكك لدى بعض المسؤولين المصريين في نوايا العراقيين لارسال قوات الى المعركة، في حين ان الرئيس العراقي، احمد حسن البكر، أوضح ان لديه مشكلتين رئيستين: المشكلة الكردية، والنزاع مع ايران؛ وان هاتين المشكلتين تستحوذان على الجهود الرئيسة للقوات العراقية؛ الّا انه وعد بارسال جزء من قواته الى الجبهة، عند بدء المعركة؛ كما وعد باعادة تصليح الطائرات العراقية، من طراز هوكر هنتر، وصيانتها وارسالها الى الجبهة المصرية، بدلاً من الجبهة السورية؛ وقد بدأ سرب الطائرات هوكر هنتر في الوصول الى الجبهة المصرية في آذار (مارس) ١٩٧٣(١٧).

وأشار الفريق الشاذلي الى انه بعد ان تقرر تعبئة سربين من طائرات لايتننغ من السعودية في دورة مجلس الدفاع المشترك، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، أخبره الفريق الاول صادق (وزير الحربية آنذاك) بأن السعوديين لا يوافقون على ارسال طيّارين مع طائراتهم، وان على مصر ان تزوّد تلك الطائرات بطيّارين من قبلها، وان ترسل طيارين الى السعودية لتدريب الطيارين السعوديين؛ ورأى الشاذلي ان ذلك لم يكن امراً منطقياً مع وجود مئة طيّار سوفياتي فعلاً في مصر يقودون طائرات مصرية لصالحها. وروى انه قد ارسلت بعثة من سبعة طيارين و٣٣ فنياً، في الثاني من أيار (مايو) ١٩٧٢، الى السعودية، وانهم أمضوا هناك ما يقرب من عام، ولكن كان هناك عديد من المشاكل التي لم يذكرها. ويخلص الى ان الطيارين المصريين عادوا بعد ذلك الى مصر، ولم تأت طائرات لايتننغ ابداً الى مصر. وأشار الشاذلي الى رؤية السعودية للتعاقد لصالح مصر على ما يشمل طائرات سي كنيغ و٣٢ طائرة ميراج؛ كما أبدى عدم ارتياحه الى ان كافة العقود بين مصر والسعودية سوف تكون مباشرة من

الرئيس السابق انور السادات وجلالة الملك فيصل يرحمهما الله، وليس من خلال وزارتي الدفاع. كما أشار الى ان مصر لم تستلم الطائرات المروحية سي كنيغ او طائرات ميراج المذكورة[١٨]. وكان الفريق الشاذلي أشار الى ان وفود الدول التي كان يفترض انها تقدم المعونة عادة كانت تؤجّل تصديقها النهائي، بحجة ضرورة الرجوع الى حكوماتها، وان هذا التصديق غالباً ما لا يتحقق، وان السلطة الحقيقية في الدول العربية، سواء أكانت ملكية او جمهورية او أمارة، تتركّز في أيدي رؤساء الدول[١٩].

وذكر اللواء بهي الدين نوفل، الذي كان رئيساً لعمليات القيادة العامة للقوات المسلّحة الاتحادية، ان اللجنة التي شكّلها مجلس الجامعة العربية من وزراء خارجية ودفاع دول المواجهة والكويت والسعودية، والتي انعقدت في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، في الكويت، قد بحثت في موضوع احياء الجبهة الشرقية، وان هذا لم يفض الى نتيجة، نظراً الى معارضة الاردن. وأشار نوفل الى ان عامل السرية وضرورة تكتّمها واخفاء تحضيراتها الكبيرة الضخمة كان يتعارض مع اذاعة نيّة العملية وموعدها، او معرفة من لا حاجة له في التنفيذ الفعلي. لذلك، تحدّد اسلوب التخطيط في القيادات الاتحادية والمصرية والسورية حتى تكفل السرية الواجبة. كما ذكر ان رئيس الاركان السورية حينذاك، اللواء شكور، أبدى ضيقاً، حينما أبلغ اليه قرار موعد بدء العملية «واحتج بأن في ذلك خرقاً للوعد الذي قطع لهم بمنحهم فترة خمسة أيام كاملة لتفريغ معامل التكرير في حمص؛ وقال انه من المستحيل ان تبدأ سوريا الهجوم يوم ٦ [تشرين الاول ـ اكتوبر]، ولا بد من التأجيل يومين»[٢٠].

ورجع اللواء نوفل الى كتاب محمد حسنين هيكل «الطريق الى رمضان» والى كتاب الجنرال د. ك. باليت «العودة الى سيناء» لايضاح ان زيارته (اللواء نوفل) للاردن، بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٤، كانت لابلاغ الاردنيين تحذيراً مقنعاً، وانه لم يكن مطلوباً ابلاغ الاردنيين عن يوم الهجوم او حتى عن وجود أي نيّة لشنّ الهجوم العام، ممّا يؤكد صحة المعلومات. وأكد انه لم يكن المطلوب لسرية المعركة المطلقة ان تنتشر النيّات قبل الوقت المناسب.

تنفيذ مشاركة الجيوش العربية في الحرب

كان بدء الصراع المسلّح بين الجانب العربي والقوات الاسرائيلية مفاجأة تامّة لجميع القيادات السياسية، والعسكرية، العربية، باستثناء القيادات المصرية والسورية والاتحادية، في حين كان هناك بعض القوات العربية موجود على كل من الجبهة المصرية والسورية، إمّا بناء على تخطيط مسبق للاشتراك في الصراع المسلّح عموماً، أو لاسباب أخرى. مثال ذلك سرب الطائرات العراقي هوكر هنتر الذي تمركز في مصر منذ نيسان (ابريل) ١٩٧٣، والكتيبة الكويتية التي تمركزت في مصر قبل ذلك، واللواء المدرّع الليبي الذي تواجد في المنطقة الغربية من مصر، وما يقرب من لواء فلسطيني تمركز على الجبهة المصرية منذ العام ١٩٦٨، ولواء مغربي وصل الى سوريا في نيسان (ابريل) ١٩٧٣[٢١].

أثّرت المفاجأة في قدرات الدول العربية على المشاركة في الحرب في الوقت المناسب، حيث كان الامر يحتاج الى رفع درجة الاستعداد القتالي للقوات، ورفع كفاءتها، وتحريكها الى ميدان القتال في أقرب جبهة. وهكذا كانت قدرات القوات على الوصول الى الجبهة مختلفة، وفقاً لدرجة استعدادها، ولقربها من جبهات القتال، وتوافر وسائل النقل.

كان لاصرار كثير من الدول العربية على تأخير ارسالها لقوات الدعم الى حين بدء القتال فعلاً اثره في توقيت وصول هذا الدعم، وبالتالي اثره في سير ونتائج أعمال القتال، بحيث وصل كثير من

هذه القوات بعد ايقاف اطلاق النيران، او في المرحلة النهائية، بحيث كان تأثيرها محدوداً. كما ان أغلب هذه القوات لم يكن على دراية بالعدو الذي تقاتله، أو الارض التي يحارب عليها، وهو ما أثّر، أيضاً، في كفاءة أعمال هذه القوات.

حجم القوات المشاركة

لقد حدث اختلاف ما بين توصية الامين العام العسكري المساعد لجامعة الدول العربية وقرار مجلس الدفاع المشترك، حيث خفض حجم الدعم بالطائرات من كل من العراق والسعودية، فانخفض حجم الدعم الجوي العراقي لمصر من الطائرات هوكر هنتر الى سرب بدلاً من سربين، ولسوريا من الطائـرات ميغ ـ ٢١ الى سربين بدلاً من ثلاثة اسراب، بينما زيد سرب قاذفات تي. يو ـ ١٦، كما انخفض الدعم الجوي السعودي للجبهة الشرقية الى سرب طائرات لايتننغ بدلاً من سربين، وزيد حجم القوات السعودية باحتساب اللواء الذي كان متواجداً فعلاً على الجبهة الشرقية في الاردن؛ كما زيد حجم القـوات الكـويتية باحتساب الكتيبة المشاة الكويتية التي كانت تتمركز على الجبهة المصرية؛ والاهم من كل ماسبق ان توصيـة الامين العام المساعد العسكري بُنيت على القتال من على ثلاث جبهات، هي المصرية والسورية والاردنية، بما كان يعني اشتراك القوات الاردنية بالكامل في القتال، وهـو ما لم يشار اليه في قرارات الدورة الثانية عشرة لمجلس الدفاع المشترك، وان كانت القرارات أشارت الى تقسيم المسرح الى ثلاث جبهات، منها الجبهة الشرقية، وتشمل جميع القوات الاردنية وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.

ويوضح الاختلاف في التخطيط بين توصية الامين العام المساعد العسكري للجامعة وقرارات الدورة الثـانيـة عشرة لمجلس الدفـاع المشتـرك ان المعلومات المتيسّرة لدى الامين العام المساعد العسكري للجامعة عن القوات المسلّحة للدول العربية غير كافية، وانه اذا توفّرت لديه معلومات عن اعداد الطائرات الموجودة لدى الدول، فانه لا تتوفر لديه معلومات عن حالة هذه الطائرات الفنية، ولا عن عدد الطيارين المتوفرين لقيادة هذه الطائرات، ممّا ادّى الى وعد العراق باعادة اصلاح الطائرات هوكر هنتر، والى طلب السعودية ارسال طيّارين من مصر للتدرب على هذه الطائرات أولتدريب الطيارين السعوديين عليها. أما الفارق بين التوصية والقرار، في ما يختص بالطائرات الليبية، فانما يرجع الى ان نصف الطائرات الليبية اصبح مزوّداً بطيّارين مصريين بعد قيام ثورة الفاتح من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، وحصول ليبيا على الطائرات ميراج ـ ٣. وكان من الطبيعي ان يشترك الطيارون المصريون في الصراع المسلّح الى جانب اخوانهم من الطيارين الليبيين؛ وهكذا زاد حجم القوة المشتركة من ليبيا من سرب الى سربين.

يتضح من دراسة الفارق بين حجم القوات المقرّر في الدورة الثالثة عشرة لمجلس الدفاع المشترك والمنفّذ في انه لم تكن هناك جبهة شرقية على الرغم من اشتراك قوات من الاردن؛ وان العراق قد اشترك بثلاثة اسراب، احدها ميغ ـ ٢١، والآخران سوخوي ـ ٧ بدلاً من سرب القاذفات تي. يو ـ ١٦، كما أشرك قوات برية أكثر ممّا خطط بما يساوي فرقة تقريباً؛ اما المملكة العربية السعودية، فلم تتمكن من ارسال سرب اللايتننغ المتفق عليه، نظراً الى نقص في الطيارين المعدّين للقتال كما يبدو[٢٢]، في حين بعثت المملكة بلواء مشاة اضافي الى الجبهة السورية وصل بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)، بحيث زاد حجم الاسهام السعودي الى لواءين.

ولم تختلف المساهمة الكويتية بالنسبة الى قرار مجلس الدفاع المشترك عن المساهمة

السعودية، الاّ من حيث الحجم. فالكويت، أيضاً، لم تتمكن من ارسال سرب طائرات اللايتننغ المخطط له؛ ويرجح ان السبب مشابه، حيث يصعب لدولة في حجم الكويت ان ترسل الى الجبهة عدداً كافياً من الطيارين لادارة أعمال قتال سرب، وخاصة في ظروف العام ١٩٧٣، حيث كان كل ما تملكه الكويت من طائرات لايتننغ لا يزيد على سرب مؤلف من اثنتي عشرة طائرة[٢٣]؛ كما أرسلت كتيبة دبابات معزّزة الى سوريا، وصلت بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر)، من مجموع مئة دبابة كانت تملكها[٢٤].

وزاد الدعم الليبي عن المخطط له؛ فأسراب الميراج التي كان يقودها طيارون ليبيون ومصريون كانت متمركزة في مصر؛ وأضيف اليها لواء مدرّع ليبي كان يتمركز هو الآخر في مصر، ولم تبخل ليبيا به[٢٥]، حيث ازداد التعاون بين مصر وليبيا الى الحد الذي بدا وكأنه وحدة غير معلنة كانت قائمة في ذلك الوقت.

وقلّ الدعم الجزائري في مجال الطائرات عن قرار مجلس الدفاع المشترك بمقدار سرب. ويلاحظ ان الجزائر قد عوّضت بعض النقص الذي يبلغ سربين بمقدار سرب طائرات سوخوي ـ ٧ يفوق سرب طائرات ميغ ـ ١٧ ورد في القرار المذكور، بينما بقي سرب طائرات ميغ ـ ٢١ ناقصاً. وعلى خلاف القرار، ارسلت الجزائر لواء مدرّعاً لم يسبق ان ورد ذكره في قرار مجلس الدفاع المشترك أو في توصية الامين العام المساعد العسكري. وقد وصل هذا اللواء بتاريخ ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)؛ كما أهدت الى مصر ٢٤ مدفع ميدان.

امتداداً لظاهرة النقص في الدعم الجوي، لم تتمكن المملكة المغربية من ارسال سرب الطائرات اف ـ ٥، وذلك بسبب ان معظم طيّاري السرب الذي كان مقرراً ان يدعم الجبهة المصرية كان اشترك في الانقلاب الفاشل ضد الملك، وان الطيارين اولئك إما كان مقبوضاً عليهم أو هم ممنوعون من الطيران[٢٦]؛ في حين ارسل اللواء المدرّع المتفق عليه الى سوريا قبل بداية الصراع المسلّح. وعندما علم الملك بأنباء الحرب قرّر ارسال لواء مشاة فوراً، كان سبق ان وعد به في أيلول (سبتمبر).

واشتركت الجمهورية التونسية بكتيبة مشاة لم تكن مدرجة في الخطة ولم ترد في توصية الامين العام المساعد العسكري للجامعة، أو في قرارات الدورة الثالثة عشرة لمجلس الدفاع المشترك. وقد وصلت الكتيبة مصر في اثناء الحرب. كما ساهم الاردن بلواءين مدرّعين. وكان الاردن قرّر ان قدراته لا تسمح له بفتح جبهة ثالثة[٢٧]، وقرّر المساهمة في الحرب بعد بدايتها، من طريق الجبهة الشمالية السورية، نظراً الى ضعف الدفاع الجوّي في الجبهة.

وبقي اشتراك القوات السودانية، وفقاً لقرارات الدورة الثانية عشرة العادية لمجلس الدفاع المشترك، بدون نقصان اوزيادة. وكان سبق لهذا اللواء الخدمة في مصر، وسحبته الحكومة السودانية خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢[٢٨].

امّا في ما يتعلق بقوات الثورة الفلسطينية، فلم يرد توضيح حولها، سواء في توصيات الامين العام المساعد العسكري أو في مقررات الدورة الثانية عشرة العادية لمجلس الدفاع المشترك. وكان المجلس قرر ان «يعمل الفدائيون من الجبهات المختلفة لدول المواجهة، بتنسيق مع قيادات الجبهات المختصة، تبعاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلّحة العربية». وقد اشترك في الجبهة المصرية لواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطيني[٢٩]. كما اعلنت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية ان قواتها دخلت المعركة ضد اسرائيل، وتمكّنت من تعطيل اذاعة اسرائيل الناطقة بالعبرية، وصدرت بلاغات عسكرية عن عمليات عدة، أهمها تحرير مرتفعات ابو الروس على

الجبهة اللبنانية المحاذية للجبهة السورية. وأعلنت رئيسة وزراء اسرائيل ان الفدائيين الفلسطينيين قاموا بأكثر من مئة هجوم على ٤٧ مقراً على الحدود[٣٠].

وقد لخّص الفريق الشاذلي موقف الدول العربية من المساهمة في الحرب بأن «ثماني دول عربية أرسلت قواتها الى الجبهة وسبع دول أخرى لم ترسل أي شيء؛ ولكن، في كل حالة، لم يكن لدى تلك الدول شيء ملائم لكي ترسله»[٣١].

توقيت المشاركة

اذا كان حجم المشاركة فاق، في أغلب الاوقات، حجم ما قرره مجلس الدفاع المشترك، باستثناء المشاركة بالقوات الجوية، فان توقيت المشاركة قد اختلف؛ اذ ان الوحدات التي اشتركت من دول عربية، غير القوات المصرية والسورية، منذ بداية الهجوم، كانت هي تلك القوات التي كانت موجودة، منذ زمن طويل نسبياً، على الجبهة؛ وهي، بالتحديد، سرب طائرات هوكر هنتر عراقي كان موجوداً في مصر منذ آذار (مارس) ١٩٧٣، ولواء مشاة آلي من السعودية كان موجوداً على الجبهة الاردنية، وعلى الرغم من انه لم يشارك في القتال في بداية الحرب، الّا ان وجوده كان يمكن ان يشابه أي قوات مصرية، أو سورية، كانت موجودة في ذلك الوقت خارج اتجاهات الهجوم، أو في الأنساق الثانية والاحتياط، وكتيبة مشاة كويتية كانت موجودة على الجبهة قبل الحرب، وسربا طائرات ميراج ليبية ولواء مدرّع ليبي في مصر قبل الحرب، ولواء مدرّع مغربي وصل سوريا في نيسان (ابريل) ١٩٧٣، بالاضافة الى لواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطيني الذي تمركز هو الآخر على الجبهة المصرية قبل الحرب.

وخلاف القوات التي تمركزت على الجبهة، بقي وضع القوات الاردنية على الجبهة الشرقية، التي لم تقاتل، على الرغم من انها في مواجهة اسرائيل، وهي لم تكن تعلم ببداية الحرب، واشترك جزء منها مع القوات السورية متأخراً، وهو وضع يختلف عن القوات السابقة، الّا انه يمكن اعتبارها مشابهة لأوضاع القوات المصرية، أو السورية، خارج نطاق الهجوم؛ اذ ان مجرد وجودها ـ خاصة بعد رفع درجة استعدادها ـ كان يجعلها مشاركة في الحرب، وان كانت غير مشاركة في الهجوم.

انضمّت قوات عربية الى القوات المسلّحة المصرية، والسورية، في أوقات متتالية. ولا شك في ان نوع الدعم وبعد المسافة كان لهما اثرهما في سرعة الالتحاق. وهكذا، كانت الطائرات العراقية هي السبّاقة في الوصول الى الجبهة السورية، حيث وصلت أربعة أسراب عراقية بدءاً من اليوم الثاني من تشرين الاول (اكتوبر)؛ وكانت الطائرات الجزائرية التالية لها في الوصول الى الجبهة المصرية في اليومين، التاسع والعاشر، من الشهر عينه (الرابع والخامس من بداية الحرب)؛ وتلاهما وصول القوات البرية، التي كانت طليعتها الفرقة المدرّعة والفرقة المشاة العراقيتان بتاريخ ١١ تشرين الاول (اكتوبر)، أي اليوم السادس للحرب؛ ثم دخل لواءان مدرّعان اردنيان الجبهة السورية، اعتباراً من ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، اي اليوم الحادي عشر للحرب؛ وتلاهما وصول لواء المشاة المغربي الى مصر، والكتيبة التونسية، ووصل لواء المشاة السعودي، وكتيبة الدبابات الكويتية، الى سوريا بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)، أي اليوم السابع عشر للحرب؛ ثم وصل لواء المشاة السوداني الى مصر، بعد وقف اطلاق النار[٣٢].

ومع التقدير الكامل للجهود العربية التي بذلت لكي تصل قوات الدعم الجبهات العربية، وللظروف التي تمّ فيها التحرك الى تلك الجبهات، فانه يمكن القول لو ان هذه المشاركة جاءت في

وقتها، قبل بداية الحرب، لكانت فاعليتها أكثر بكثير، وربما كانت استطاعت ان تغيّر في مسار، ونتيجة، الصراع المسلّح على نحو أفضل ممّا انتهى اليه. ويكفي ان نتصور ان تزيد قوة الضربة الجوية الاولى بمقدار سبعة أسراب، أو ان نتصور ان قوة الهجوم السوري قد زادت بمقدار حوالى ثلاث فرق، منها فرقتان مدرعتان. ولا يعني هذا على الاطلاق لوم دول الدعم على التأخير. فهي لم تتأخر، أو تتوان، عن ارسال الدعم، وغالباً ما تجاوزت ما اتفق عليه؛ كما لا يعني التقليل من قيمة هذا الدعم، فقد لعب دوراً في الاحتفاظ بتوازن الجبهة حتى على الرغم من وصوله متأخراً.

فاعلية المشاركة

ما زالت المعلومات الدقيقة عن حجم المشاركة، وتوقيتها، غير متوفرة بشكل كاف، وتحتاج الى مقابلة كل المسؤولين الذين تحمّلوا المسؤولية في ذلك الوقت، والاطلاع على الوثائق الخاصة بذلك، وهو أمـر ليس سهلاً في الوقت الحاضر. وغالباً ما يدخل مثل هذا الأمر نطاق السرية ولا يُسمح بكشف الستار عنه. واذا كان الامر على هذا النحو، فان المعلومات عن فاعلية المشاركة أصعب بكثير، وربما يدخل في باب المجاملة، من جهة، او التقليل من شأنه، من جهة أخرى، أو في مجال المبالغة احياناً. ولذا، فان أغلب المعلومات عن هذه الفاعلية استقي من مصادر العدو، او مصادر يتوسّم فيها الحياد، حيث يصعب الحياد ازاء صراع بهذا الشكل، وهذا الحجم.

كان من أهم العوامل المؤثرة في فاعلية المشاركة العربية عدم تنسيق التعاون بين القوات القادمة للدعم والقوات الموجودة على الجبهة. وهناك تقارير عن ان بعض الطائرات العراقية قد اسقط بواسطة الصواريخ السورية لعدم قدرة الرادارات السورية على التمييز بين الطائرات العراقية والاسرائيلية، وعن صعـوبة التنسيق بين القوات الاردنية والقوات العراقية، وخاصة تنسيق توقيت الهجوم[٣٣]، والدعم الناري العراقي لم يواكب انسحاب، أو تقدم، القوات الاردنية[٣٤]. وأشار مرجع آخر الى وقوع لواء مدرّع اردني، بأكمله، تحت نيران المدفعية العراقية، بتاريخ ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، وانه لم يكد يخرج من هذه التجربة الاليمة حتى تعرّض لقصف الطائرات السورية بالقنابل والصواريخ، ممّا أوقع فيه خسائر اضافية اضطرته الى التخلّي عن مهمّته القتالية التي كلّف بمقتضاها ان يحتل منطقة تل الحارة الحيوية، لقطع خطوط مواصلات اسرائيل غرب القنيطرة في احرج اللحظات[٣٥]. وأشار حاييم هرتسوغ الى وصول قوات سعودية الى جانب القوات العراقية واشتراكها في الهجمات المضادة، بتاريخ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، في مناطق مزرعة بيت جان وتل شمس وتل المال، ممّا أوقف الهجوم الاسرائيلي[٣٦].

ذكـر الفريق الشاذلي انه يعترف، بصفة خاصة، بفضل الطيارين العراقيين، لمهارتهم في شنّ ضربات مضادة للدبابات في سيناء، وانهم اكتسبوا، بسرعة، ثقة القادة الميدانيين؛ اذ كانوا يطالبون، بصفة دائمة، ان يقوموا بتوفير المعاونة الجوية[٣٧].

تقويم تخطيط المشاركة

لا نرى مبرراً للبحث عن اعذار لتخطيط مشاركة الجيوش العربية. فلم تكن هذه هي المرة الاولى التي تخطط فيها الجامعة العربية لمساهمة جيوشها في صراع مسلّح. بل ان اول تخطيط لذلك كان قريباً جداً من بداية عمر الجامعة العربية[٣٨]؛ ثم تخطيط القائد العام للقيادة العربية الموحّدة وقرارات مجلس الدفـاع المشتـرك في دورتـه العـاديـة الخـامسة بشأن هذا التخطيط؛ ثم قرارات مجلس

الدفاع المشترك في دور انعقاده التاسع (غير الاعتيادي) من السابع الى العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وما شملته من قرار بشأن دعم الجبهة الاردنية، أي ان اجهزة الجامعة كانت توفّرت لديها الخبرة، بما يكفي للتخطيط لمشاركة الجيوش العربية في الصراع المسلّح.

وبمراجعة توصيات الامين العام المساعد العسكري الى الدورة الثانية عشرة العادية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، نجد، اولاً، انه قد اعتبر الجبهة الاردنية مؤهلة للاشتراك في القتال، في حين انها، حتى العام ١٩٧٣، لم تكن مستعدة لذلك؛ وان الرئيس المصري، السادات، في ذلك الوقت، كان يوافق على عدم اشتراك هذه الجبهة[٣٩]، وانه ركّز على التخطيط للدعم لقوات جوية لم تكن متيسرة، مثل طائرات لايتننغ السعودية واف ـ ٥ المغربية، وتجاهل وجود قوات دعم فعلية على الجبهة، ولم يتصوّر الامكانات الحقيقية للدعم بالقوات البرية من السعودية وليبيا والجزائر والمغرب والكويت وتونس، والقوات الفلسطينية. وقد تكرر هذا الخطأ، ولكن بدرجة اقل، في قرارات مجلس الدفاع المشترك، في الدورة الثالثة عشرة العادية، في ١٩٧٣/١/٣٠، حيث كان التخطيط للمساهمة بالقوات الجوية أكثر من طاقة كل من العراق والسعودية والكويت والجزائر والمغرب، في حين ان تخطيطه لمساهمة القوات البرية كان أقل من قدرات كل من العراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر والمغرب وتونس والثورة الفلسطينية. ولا يتحمّل الامين العام مسؤولية هذا الخطأ وحده، حيث ان مجلس الدفاع المشترك كان يضم وزراء خارجية ودفاع الدول التي وافقت على القرار؛ وليس هناك تفسير رسمي لهذا التناقض؛ لذا، فانه يمكن استنتاج ان الاختلاف ناتج عن احد السببين التاليين، او كليهما هو الاغلب:

الأول: ان وزراء الدفاع للدول العربية يخشون كشف نقاط الضعف الموجودة في قواتهم، امّا خجلاً، وامّا خشية طمع الدول العربية المجاورة في استغلالها، وامّا خوفاً من تسرّب المعلومات من طريق بعض أعضاء المجلس الى قوى أجنبية. وكل هذه الاحتمالات غير مقبولة؛ اذ انها تنفي فكرة الدفاع المشترك اصلاً، وتخلع عن القرارات ثوب الجدية.

الثاني: ان وزراء دفاع الدول العربية ورؤساءهم يعملون على تخفيض التزاماتهم بالاشتراك في الحرب حتى لا يقعون في حرج عند الضرورة، معتمدين على انهم يستطيعون، في اثناء ادارة الصراع المسلّح، ان يقدّموا امكاناتهم الحقيقية، وعندئذٍ يبدون على انهم اوفوا بالتزاماتهم، او زادوا عليها، بدلاً من ان يتهموا بالتقصير في تنفيذ التزاماتهم. واذا كان هذا الاسلوب ممكناً في ادارة العلاقات الدبلوماسية، فانه، بالقطع، غير مناسب للتخطيط لصراع مسلّح، خاصة وان قرار مجلس الدفاع ذاته في الدورة ذاتها ينصّ في ما يخص العمل المشترك، على «حشد جميع الامكانات العربية كفالة لقومية المعركة وفاعليتها، وان تؤدي كل دولة، اداء تاماً، دورها المحدّد، في دقة ووضوح، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حسب الاتفاق عليه»[٤٠]. ولا شك في ان ما شمله قرار المجلس من قوات كان أقل بكثير من امكانات الدول العربية حينذاك، بدليل الحجم الذي تمّ اشتراكه فعلاً. واذا وضعنا في الاعتبار ان الزمن لم يسمح للقوات بأن تصل في الوقت المناسب، فانه يمكن استنتاج انه كان من الممكن اشراك حجم أكبر من القوات، لو ان الصراع المسلّح قد استمر فترة أطول.

ويبدو ان هناك سبباً آخر لاختلاف التخطيط عن التنفيذ، وهو ان القادة العرب لم يكونوا واثقين من جدّية قرار الحرب والاتجاه اليها.

وهكذا شمل التخطيط دعم الجبهات بأربعة عشر سرباً من الطائرات، فارسل منها اثنا عشر، اي بنسبة ٨٥ بالمئة من المخطط؛ امّا بالنسبة الى القوات البرية، فقد نفّذ الدعم بنسبة تصل حوالى ١٥٠ بالمئة بالنسبة للفرق؛ وبدلاً من اشتراك لواءين فقط، اشترك حوالى ثمانية ألوية، أي بنسبة ٤٠٠ بالمئة من المخطط، وكانت النسبة ذاتها في اشتراك الألوية المدرّعة المدعّمة، في حين ان اشتراك ألوية المشاة كان بنسبة ٣٠٠ بالمئة، واشتركت كتيبتا مشاة وكتيبة مدرّعة لم يسبق التخطيط لهما. وعلى هذا، يكون التخطيط نجح بدرجة معقولة في التخطيط للدعم الجوي للحرب، بينما فشل في التخطيط للامكانات العربية في القوات البرية. ومن الواضح ان السبب الرئيس في الاختلاف، بالنسبة الى الدعم الجوّي، ان كثيراً من الدول العربية يحتفظ بعدد من طائرات القتال يزيد، بشكل ملحوظ، على أعداد الطيارين اللائقين لقيادة هذه الطائرات.

أما بالنسبة الى التوقيت، فلا يبدو ان تقرير الامين العام المساعد العسكري للجامعة العربية قد خطط توقيتاً، أو اسلوباً، واضحاً لانضمام وحدات الدعم من الدول العربية؛ ولكن من الواضح، من خلال سرده للمحادثات التي أُجريت مع الوفد العراقي، برئاسة صدام حسين، في الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٢، ان «عامل الوقت لن يسمح بأن تكون هذه القوات ذات تأثير فعّال في المعركة، ما لم تتمركز في الجبهة السورية قبل المعركة بوقت كاف»[٤١]. وعن حديثه مع الرئيس الجزائري الراحل، بومدين، تحدث الفريق الشاذلي عن ان بومدين سأله عن توقيت الحرب، «فأجبتُ بأنه لم يتحدد بعد، ولكن من المؤكد انه سيكون قبل مرور الاشهر الثلاثة المتفق عليها» (كان ذلك بتاريخ ١٧ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٣)[٤٢]. وفي المغرب، ذكر انه اقترح على الملك الحسن الثاني، بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر)، ان يتم تجهيز لواء المشاة الذي سوف يتوجه الى الجبهة المصرية خلال عشرة أيام، وان يغادر المغرب في الاول من تشرين الاول (اكتوبر)[٤٣]. وهكذا نستنتج ان الامين العام المساعد العسكري رأى ان قوات الدعم كان يجب ان تتمركز على الجبهات قبل المعركة بوقت كاف، وان فترة ثلاثة شهور كان متفقاً عليها. أما قرارات مجلس الدفاع المشترك، في دورته الثالثة عشرة العادية، فلم تنصّ على توقيت معيّن للمشاركة، واكتُفي بتحديد قوات تكون جاهزة في أماكن تمركزها، في دولها، بنهاية آذار (مارس) ١٩٧٣، ومستعدة للتحرّك الى الاماكن التي يحدّدها القائد العام للقوات المسلحة العربية[٤٤]. وعليه، فان توقيت حضور هذه الوحدات ومشاركتها كان متروكاً له؛ وبالتالي، فانه المسؤول عن تحديد الفترة المناسبة للتنفيذ والمشاركة. امّا توقيت مشاركة القوات الاردنية، فقد كان تخطيطه أردنياً صرفاً، حيث يبدو انه كان هناك اتفاق على عدم مشاركة هذه القوات، كما ذكرنا آنفاً، الّا ان القيادة الاردنية وجدت نفسها مضطرة الى المشاركة في توقيت متأخر، اعتباراً من السادس عشر من تشرين الاول (اكتوبر)، بعد عشرة أيام من بداية الحرب. وما يمكن ان يثار، من حيث التخطيط، هو انه اذا كانت هناك ظروف يمكن ان تضطر القوات الاردنية الى الاشتراك في القتال، ألم يكن من الافضل ان يتمّ هذا الاشتراك منذ بداية الحرب، وليس الانتظار عشرة أيام، خاصة وان الاردن هو الاقرب الى منطقة الصراع، ولا يحتاج الى زمن طويل للوصول الى سوريا للاشتراك معها، هذا اذا لم يقرّر، في هذه الحالة، ان تكون المشاركة على جبهته.

اما بالنسبة الى تخطيط الاستخدام، فقد برز، منذ البداية، ان التخطيط التزم بمبدأ ان توضع قوات الدعم تحت قيادة قوات الدولة التي يُعمل في اتجاهها. لذلك رأينا ان اقتراحات الامين العام المساعد العسكري، في العام ١٩٧١، تضع قوات الدعم تحت قيادة الجبهة السورية، او الاردنية، او المصرية، وان المحادثات مع الوفد العراقي ركزت على ان «قوات الدعم العراقية يجب ان تخضع

للقيادة العامة السورية»[٤٥]، وان الجمهورية العراقية أبدت رأياً خاصاً في اجتماع الدورة الثانية عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك بـ «ضرورة تعيين القيادة العسكرية الموحّدة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ بين مختلف الجبهات والمحافظة على وحدة الجبهة الشرقية وعدم تجزئتها الى شمالية وشرقية، أي انها تشمل خط المواجهة الكامل السوري والاردني معاً، وتعيين قيادة واحدة لهذه الجبهة تنبثق من القيادة العامة»[٤٦]. امّا قرارات الدورة الثالثة عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك، فهي نصّت، عند تقسيمها للجبهات، على ان الجبهة تشمل جميع قوات الدولة وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها، أي انها تسلّم، مبدئياً، بخضوع قوات الدعم لقيادة الدولة التي تعمل من خلالها[٤٧]، في حين وضعت جميع الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية. واللافت للنظر انها، وان عيّنت القائد العام بالاسم، الّا ان صفته كقائد عام للقوات المسلحة المصرية كانت سابقة لاسمه، بمعنى ان جميع الجبهات توضع تحت قيادة القائد العام للقوات المسلّحة المصرية أيّاً كان اسمه، بينما الملاحظ ان الجمهورية العراقية تقدمت بمذكرة، للمرة الثانية، لادخال تعديل ينص، فيما ينص عليه، على ان «تكون القوات العراقية بأمرة القائد العام للقوات العربية مباشرة»[٤٨].

امّا قيادات الجبهات، فمن الواضح انها لم تخطط لاستخدام القوات التي تقرر ان تدعمها، عدا تلك التي كانت موجودة فعلاً على اراضيها قبل بداية القتال؛ بل ان اللواء المدرّع الليبي الذي تمركز في مصر قبل القتال لم يوضع في الاعتبار عند التخطيط، بل ان تخطيط مجلس الدفاع المشترك الذي اعتبر قائد القوات الجوية السورية قائداً للقوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، وقرّر ان يتولّى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية على الجبهات الثلاث، ونصّ على ان تعاون القائد العام للقوات المسلّحة المصرية مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال، لم ينفذ؛ اذ كانت تنقصه القرارات التنفيذية وجهاز المتابعة الذي كان يجب ان يتابع تنفيذ القرارات. وهكذا كان تخطيط مشاركة القوات العربية في المعركة يشوبه الكثير من القصور، الامر الذي سيتضح لاحقاً.

تقويم التنفيذ

كان التنفيذ، في بعض جوانبه، افضل من التخطيط، بينما شابه بعض الضعف في جوانب أخرى. ولكي نقوّم التنفيذ، فاننا نتناوله، أيضاً، من حيث الحجم والتوقيت والاستخدام والفاعلية، محاولين ان نعرف الاسباب التي ادّت الى هذه الصورة من التنفيذ، وان نخرج، اخيراً، بتوصيات المشاركة العسكرية العربية في أماكن وظروف أخرى.

كان افضل جوانب التنفيذ هو حجم المشاركة كما أوضحنا؛ اذ انه، اولاً، أكبر حجم من المشاركة العربية في معركة، او أعمال قتال، بل يمكن القول انه كان يمكن ان يكون اكبر لو ان المعركة استمرت لزمن أطول، او لو ان القوات المحدّدة لدعم الجبهات كانت موجودة في اماكنها منذ بدء القتال. ويكفي، في هذا المجال، شهادة الفريق الشاذلي، الذي كان اميناً عاماً مساعداً عسكرياً للجامعة، بأنه لم يكن لدى تلك الدول شيء ملائم لكي ترسله ولم ترسله، وانه، في كثير من الاحوال، تجاوزت الدول التزاماتها الواردة من حيث التخطيط في حجم القوات المرسلة، وان النقص كان ناتجاً عن استحالة التنفيذ، وليس التردد في المشاركة. ولكن يبقى السؤال حول المشاركة الاردنية ؟ وهنا، أشار محمود رياض، الذي كان اميناً عاماً للجامعة العربية، الى الخلاف الذي نشب بين الاردن، من جانب، وسوريا ومصر، من جانب آخر، بسبب المشروع الذي اقترحه الملك حسين باقامة المملكة المتحدة؛ وانه حينما عادت

الامور والعلاقات بين هذه الدول الى وضعها الطبيعي، كان الزمن مرّ ولم يكن متبقياً سوى ثلاثة أسابيع على بدء القتال؛ ومن ثمّ كان من المستحيل اشتراك الاردن خلال تلك الفترة القصيرة في الخطة التفصيلية للمعركة(٤٩). واذا كان لنا ان نعلّق على ذلك، فاننا نقول انه لو ان القيادة العامة للقوات المسلّحة العربية لم تكن قد أُسنِدت الى القائد العام للقوات المسلحة لدولة بعينها، وانمّا الى قيادة عربية موحّدة مشكلة لهذا الغرض، لربما كانت هناك فرصة لاستمرار التخطيط والاعداد للقتال، حتى في فترة توتر العلاقات بين دولتين، أو أكثر، ولكان من السهل تعويض ما فات في فترة الاسابيع الثلاثة التي تيسّرت قبل المعركة. ويعزز هذا الرأي ان الاردن قد اضطر الى المساهمة في المعركة بقوات خلال فترة زمنية أقل من تلك الفترة التي تيسّرت قبل المعركة.

اما تقويم التوقيت بالنسبة الى التنفيذ، فاننا يجب ان نفرّق بين التنفيذ على مستوى القيادة، وعلى مستوى الدول والقوات. فكما سبق ان ذكرنا، لقد تُرك أمر التوقيت للقائد العام للقوات المسلّحة المصرية، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلّحة العربية. وهكذا، فقد كان من المفترض ان يمارس سلطاته وأن يحدد توقيتات لوجود القوات اللازمة في أماكنها قبل المعركة. وطالما انه لم يفعل ذلك، فانه يتحمّل المسؤولية عن تأخير وصول قوات الدعم الى الجبهات. الّا ان الامر ليس بهذه البساطة. فالرئيس احمد حسن البكر ذكر انه «عندما تبدأ المعركة، سيقوم بارسال جزء من قواته المسلحة الى الجبهة الشرقية»(٥٠). وفي اثناء اجتماع الهيئة الاستشارية ومجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة، «وعد السودان بأن يدعم الجبهة المصرية بلواء مشاة عند قيام الحرب»(٥١). والرئيس بومدين، بعد اخطاره بقرار الحرب (دون ذكر التوقيت) وبأن التوقيت سيكون قبل مرور الشهور الثلاثة المتفق عليها، وبعد مناقشة طويلة، وعد «بأنه سيتصل بالرئيس السادات بخصوص هذا الموضوع»(٥٢). والملك الحسن قال، بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٠: «اننا نحبّ ان نمنح الضباط والجنود اجازات ليزوروا أهلهم قبل السفر؛ وسوف يدخل علينا رمضان بعد أيام؛ لذلك، فانني أفضل ان يقضي اللواء شهر رمضان وعيد الفطر، هنا، ويكون جاهزاً للترحيل في النصف الثاني من [تشرين الثاني] نوفمبر». ثم عاد فأبلغ الى الفريق الشاذلي، من طريق الكولونيل الدليمي، «لو قلت... ان الحرب قريبة الى هذا الحد، لارسل اللواء معك». ويبدو، من خلال ما سبق، ان قرارات مجلس الدفاع المشترك ليست ملزمة للدول العربية، وخاضعة للتعديل من قبل الملوك والرؤساء العرب، وان القائد العام للقوات المسلحة المصرية، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلّحة العربية، استشعر ذلك، واحجم عن استخدام السلطات المخوّلة له من قبل مجلس الدفاع المشترك، ولم يجرّبها؛ وان القيادة السياسية لكل من مصر وسوريا، وخاصة مصر، كانت لا تثق في امكان احتفاظ باقي القيادات العربية، ولو كانت على مستوى الرؤساء والملوك، بسرّ توقيت المعركة. اخيراً، ذكر الامين العام للجامعة العربية في ذلك الوقت(٥٣):

«كان موعد اشتراك هذه القوات يتطلب الاختيار بين أمرين:

«أولهما: تحريك هذه القوات الى المواقع التي يحدّدها القائد العام في الجبهات الثلاث قبل بدء المعركة بوقت كاف، وهو ما استبعدته القيادة المصرية، والسورية، حفاظاً على عنصر المفاجأة. وكان هذا العنصر هاماً للغاية بالنسبة الى عملية عبور القوات المصرية القناة.

«ثانيهما: وهو ما كانت تتوقعه القيادة العربية، ان تصمد الجبهتان في القتال الى ان تتدخل القوات العربية من الدول المساندة للمعركة، ممّا يؤدي الى ترجيح كفّة الجانب العربي، بشكل مؤثر...».

ولم يذكر الامين العام احتمالاً ثالثاً، على الرغم من انه ضابط سابق، وكان في مقدوره توقّعه، وهو ان يجرى تحريك اجزاء من القوات مبكراً الى الجبهة، واعادة بعضها، ثم تحريك جزء آخر، وهكذا، بحيث يكون تحريك الجزء الباقي، سواء قبل المعركة مباشرة او حتى في اثنائها، لا يؤثر، بدرجة كبيرة، في فاعلية مشاركة الجيوش العربية؛ كما انه كان يمكن ان يكشف عن مدى قدرة الدول العربية على تنفيذ التزاماتها، وان يختبر أجهزة القيادة في قدرتها على السيطرة على القوات، وان يوفّر للقوات، او لجزء منها، التعرّف على الارض والعدو الذي يمكن ان تقاتله، وان يحقق فرصاً أكبر للتعاون بين القوات. الّا انه يبدو ان القيادة كانت تفتقر الى الثقة في قوات الدعم العربية، وفي جدية المشاركة العربية؛ بل انها كانت تشكك في التزام الشريك الاصلي الاساسي، بدليل تأخير اخطار القيادة السورية بموعد المعركة عن الفترة المتفق عليها للاستعداد، او للمعركة.

ان تقويم تنفيذ القوات، من حيث التوقيت، يشير الى درجة عالية من الاستعداد القتالي والعمل الجاد والمنظّم لوصول القوات الى جبهات القتال، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار ظروف المفاجأة، وبعد المسافة، وان توقيت بدء المعركة كان في شهر رمضان الذي قد تؤثر تقاليده في سرعة استعداد القوات للتحرّك. وهنا، لا بد وان نشيد بالزمن القياسي للقوات العراقية، التي بدأت قواتها الجوية في الاشتراك اعتباراً من اليوم الثالث للمعركة، والقوات الجزائرية التي بدأت في اليوم الرابع، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار طول المسافة التي تناهز، بالنسبة الى القوات الجزائرية، حوالى أربعة آلاف كيلومتر؛ كما ان وصول القوات البرية العراقية بتاريخ ١١ تشرين الاول (اكتوبر) كان زمناً قياسياً، اذا وضعنا في الاعتبار الزمن اللازم للاستعداد للتحرك (يومين تقريباً)، وان مسافة السير حوالى ٦٠٠ كيلومتر، أي مسيرة ثلاثة أيام على الاقل، وان الزمن اللازم لانضمام ذيل رتل المسير للفرق يصل الى يوم سادس: فاذا كان التحرك على عدد محدود من الطرق، فان الزمن يطول عن ذلك بكثير. واذا طبّقنا ذلك على القوات الجزائرية، فان الزمن يصبح اعجازاً لطول المسافة، حيث تحتاج القوات المتحركة يوم راحة بعد كل يومين أو ثلاثة مسير. وهكذا، فان القوات كانت تحتاج الى حوالى عشرين يوماً، في حين ان الأمر نُفّذ في احد عشر يوماً فقط، ولكن حدث تعطيل لمحاولة نقله بحراً بواسطة السلطات الليبية.

ولا تلام القوات التي تأخرت الى تاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)، او بعد ذلك، نظراً الى طول المسافة، وعدم التدرّب على التحرّك الطويل؛ كما ان الامر كان يحتاج الى التنسيق مع الدول المضيفة. وهكذا، فان زمن وصولها يعتبر طبيعياً او حتى أقصر من الزمن الطبيعي. ولقد استخدمت الدول العربية المشاركة كل ما كان في حوزتها حتى تصل قواتها في زمن مناسب. وهنا من المناسب ان نذكر ان تاريخ مساهمة اللواء القادم من المملكة السعودية يثير بعض التساؤل. فرئيس الادارة العسكرية في الجامعة العربية، اللواء الدردري، ذكر ان اللواء المذكور وصل الى سوريا بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)[٥٤]، بينما ذكر حاييم هرتسوغ ان القوات السعودية دخلت القتال حوالى تاريخ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر)[٥٥]. ويؤيده في ذلك كل من هيكل وتريفور ديبوي الذي رأى ان القوات السعودية اشتركت في سلسلة الهجمات المضادة التي قامت بها القوات العربية بتاريخ ١٩ تشرين الاول (اكتوبر)، وهاجمت، خلالها، الجانب الجنوبي من الثغرة الاسرائيلية[٥٦]. واذا كان تاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) يعتبر معقولاً بالنسبة الى اللواء السعودي، فان أي تاريخ سابق لا شك في انه يمثّل استعداداً اكبر وتجاوزاً لمعدلات الاستعداد والتحرك بالنسبة اليه.

ان تقويم فاعلية التنفيذ لا بد ان يكشف عن قصور كبير في الفاعلية، نتيجة لقصور

التخطيط، وتأخير مشاركة الجيوش العربية في الحرب، نتيجة عدم اتخاذ الاجراءات لمشاركتها منذ البداية، ولأوجه النقص في التحضير، وعدم تحديد مسؤوليات دقيقة تصاحبها سلطات محددة، ممّا اضاع فرصة تحقيق أكبر ناتج ممكن لجهود الجيوش العربية.

ان المعلومات المتيسرة عن فاعلية مشاركة الجيوش العربية في الحرب، العام ١٩٧٣، على الجبهة المصرية، محدودة للغاية، وتكاد لا تذكر، وقد يستقيها الدارس من معلوماته الشخصية، حيث يصعب العثور على وثيقة بهذا الخصوص؛ حتى، وان وجدت، فان صحّتها مشكوك فيها. فخلاف ما ذكره الفريق الشاذلي عن فاعلية السرب العراقي الذي شارك في الحرب، لا نجد تقويماً لمساهمة الدول العربية. ولا شك في ان التقويم السابق يوضح فاعلية عالية لهذا السرب، اذ قال: «كان اداؤهم في ميدان المعركة رائعاً، ممّا جعلهم يحوزون على ثقة وحداتنا البرية»[٥٧].

لكن مساهمة باقي القوات على الجبهة المصرية (الجنوبية) لم تخضع للتقويم. ويمكن، مبدئياً، القول ان القوات التي كانت موجودة على الجبهة، وقت بدء المعركة، كُلِّفت بمهام تتمشى مع قدراتها؛ وان القوات تلك كانت قليلة وصغيرة الحجم. فخلاف السرب العراقي، كان هناك سرب ميراج من ليبيا، وكتيبة كويتية، وحتى اللواء المدرّع الليبي الذي كان متواجداً في مصر، في ذلك الوقت، كان قريباً من الحدود المصرية ـ الليبية، ولم يكلّف بمهام قتالية منذ بدء المعركة. واذا كانت الاسراب الليبية لم يذكر أي تقويم لادائها، فان ذلك يرجع، بالدرجة الاولى، الى اختلاط الطيارين المصريين والليبيين داخل السرب الواحد. أما باقي وحدات الدعم التي كانت متواجدة، فهي لواء عين جالوت الفلسطيني الذي كان يتمركز على الضفة الغربية للبحيرات المرّة بمهام دفاعية تقليدية؛ الاّ انه كان له دوره في مقاومة الضربة المضادة الاسرائيلية من ثغرة الدفرسوار. لكن تفاصيل هذا الدور لم توضّح بشكل كاف، سواء في المراجع العربية، أو الاجنبية.

كُلِّفت الوحدات التي وصلت الجبهة المصرية بمهام ثانوية، بما في ذلك اللواء المدرّع الليبي الذي كان متواجداً في مصر قريباً من الحدود الليبية. وقد لجأ قائد المدرعات حينذاك الى استخدام بعض دباباته لسدّ الخسائر في الدبابات المصرية. وسبب ذلك، أولاً، ان اللواء كان حديث التشكيل ولم تتح له فرصة كافية للتدرب، ولم يكتسب بعض الخبرة التي اكتسبتها المدرّعات المصرية، خاصة في اثناء حرب الاستنزاف. كما ان القيادة المصرية لم تكن مهيأة نفسياً للاعتماد، بدرجة كبيرة، على قوات الدعم عموماً، بالاضافة الى الأسباب السابق ذكرها بالنسبة الى القوات الليبية.

كُلِّف اللواء المدرّع الجزائري بالمساهمة في صدّ الاختراق الاسرائيلي في ثغرة الدفرسوار؛ كما كُلِّف لواء المشاة المغربي بصد الاختراق الاسرائيلي جنوب غرب السويس. وقد أظهر كلا اللواءين شجاعة وجرأة مشهودة في تنفيذ المهام، ومستوى جيداً من التدرب؛ الاّ انهما كانا يفتقران الى المعرفة الجيدة بالعدو والارض؛ كما كان يصعب تحقيق التعاون الوثيق معهما لاختلاف المصطلحات وأساليب القتال والحاجة الى تنسيق مسبق لاساليب التعاون معهما، حيث لم يتوفّر زمن كاف لاجرائه. كما اننا لا بد وان نشير الى ان القيادات المصرية لم تكن تستطيع ان تكلّفهما بمهام رئيسة، الاّ مضطرة، لعدم معرفتها بمستواهما التدريبي والقتالي والفنّي بشكل كاف.

ينطبق ما سبق، بدرجة أعلى، على باقي القوات العربية، مثل الكتيبة التونسية ولواء المشاة السوداني. فقد كلفت كتيبة المشاة التونسية بالدفاع عن مدينة بورسعيد بعد ان تقدمت الوحدات المصرية التي كانت تدافع عنها شرقاً لاحتلال وتحرير المواقع التي كانت تحتلها اسرائيل قبل

الحرب؛ أما لواء المشاة السوداني، الذي وصل بعد وقف اطلاق النار، فقد كُلف بالعمل في الاحتياطي واحتلال النطاق الدفاعي الثاني؛ وهو لم يشترك في القتال. وذكر الفريق الشاذلي ان «السودانيين كان مستواهم القتالي مثيراً للاعجاب، ولكن، نظراً الى مشاكل النقل، وصلوا متأخرين»[٥٨].

وقبل ان ننتقل الى الجبهة السورية، لا بد ان نذكر عنصرين آخرين؛ أولهما، ان ليبيا قد أمدت مصر بكتيبة صواريخ دفاع جوي (كروتال) بعد بدء القتال، وان هذه الكتيبة لم يُستفد منها، نظراً الى ان القوات الليبية لم تكن لديها الفرصة للتدرّب عليها قبل بدء الصراع، وان القوات المصرية لم يكن لديها المعرفة ولا المهارة الفنية اللازمة لاستخدامها، وان باقي اللواء المدرّع الليبي قد قاتل بشراسة في مواجهة الضربة المضادة الاسرائيلية من ثغرة الدفرسوار، وان كان يشوب اداءه ضعف في الانضباط. امّا الامر الثاني، فهو ان القوات البحرية المصرية التي كُلفت بغلق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية قد لاقت العون من كل من السلطات والقوات المسلحة في كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[٥٩].

على عكس الجبهة المصرية، لم يكن على الجبهة السورية أي قوات عربية، قبل بدء الصراع المسلّح، عدا اللواء المدرّع المغربي، الذي انضم الى الجبهة السورية في نيسان (ابريل) ١٩٧٣. وعلى الرغم من عدم توفّر مراجع كافية عن التخطيط لاستخدام هذا اللواء، فهو على ما يبدو كان في الاحتياط، وانه دفع، في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) (قبل وصول القوات العراقية)، الى حماية الجنب الايمن للقوات السورية وستر طرق الاقتراب الى مزرعة بيت جان بالتعاون مع قوات سورية[٦٠]. ولا يتضح ما اذا كان له دور في الهجوم. ويبدو انه كان في النسق الثاني مع الفرقة الثالثة المدرّعة السورية التي كانت تتمركز في قطنا، والتي كان لها اتجاهان للعمل: الاول في اتجاه القنيطرة مارّاً بمزرعة بيت جان، والآخر في اتجاه تل الحارة.

اشارت المراجع كافة الى ان قوات الدعم العربية التي وصلت سوريا قد استخدمت في صد الهجوم المضاد الاسرائيلي عند تل الحارة[٦١]، في حين أشارت مصادر كثيرة الى ان القوات الجوية العراقية قد تكبّدت من وسائل الدفاع الجوي السورية وان القوات العراقية الاخرى وقعت في كمين نصبته لها القوات الاسرائيلية، أي ان فاعلية هذه القوات لم تكن على المستوى الذي ظهرت فيه عند التحرك. الّا اننا لا بد ان نضع في الاعتبار عوامل عدم معرفة العدو والارض، ونتائج الاجهاد من التحرّك، وضعف التعاون بين القوات. ولا ننسى، هنا، ان القوات العراقية، على الرغم من كل ما سبق، قد أتاحت الفرصة للقوات السورية لتركيز دفاعاتها حول دمشق ومنع القوات الاسرائيلية من توسيع الاختراق.

أشارت مراجع كثيرة الى كفاءة الوحدات المدرعة الاردنية في قتالها مع القوات الاسرائيلية. ويعود ذلك، اضافة الى التدرّب والاعداد والروح المعنوية، الى قرب هذه الوحدات من ميدان القتال، ومعرفتها بالعدو، والارض التي تقاتل عليها، وعدم اجهادها في مسير طويل الى ميدان القتال. ونعتقد بأنه يصعب على أي مراقب خارجي ان يميّز بين القوات العربية المشتركة في قتال، وان نتائج اية معركة لا بد وان تنسب الى كل القوات المشتركة فيها من كل جانب. وهكذا، فان هذا الوصف يمكن ان ينسب الى القوات السعودية التي شاركت فيها. الّا انه من اللافت للنظر ان ملك الاردن وقادة القوات الاردنية قد ناقشوا القيادة السورية في كيفية اشراك القوات الاردنية، بحيث تمّ الاتفاق، اخيراً، على اسلوب استخدام هذه القوات[٦٢]. وبغض النظر عن وجاهة وجهة النظر الاردنية، فان ذلك يعني، في الوقت عينه،

ان المشاركة كانت بشروط وليست مطلقة، وان قيادة الجبهة في سوريا لم تكن حرّة في استخدام القوات الاردنية، وبالتالي، فان مسؤوليتها عن مسار ومصير الصراع المسلّح باستخدام هذه القوات ليست كاملة.

على ان التنفيذ لم يكن ليقتصر على الوحدات. فقبل ذلك كان لا بد من تشكيل مجموعة العمليات من الدول المشتركة في القتال التي نصّت عليها قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة العادية. اذ ان هذه المجموعة كانت تستطيع ان تخطط بشكل أفضل لمشاركة الجيوش في القتال؛ كما كانت تستـطيـع ان تتابع هذه المشاركة، وخاصة في الاوقات التي شغل فيها القائد العام للقوات المسلحة العربية بمهامه كقائد عام للقوات المسلحة المصرية عن واجباته التي كلّفه بها مجلس الدفاع المشترك، وينطبق ذلك، أيضاً، على تشكيل قيادة للقوات الجوية على الجبهات الثلاث، يرأسها قائد القوات الجوية المصرية، وقيادة للقوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، يرأسها قائد القوات الجوية السورية. وهنا، لا بد ان نذكر ان القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية كانت مسؤولة عن التنسيق بين مصر وسوريا، وانها لم تكلّف بالتنسيق بين الجيوش العربية على الرغم من زيارة رئيس عمليات هذه القيادة للاردن في طريق عودته من سوريا، بتاريخ الرابع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتحذير الاردن من احتمال نشوب صراع مسلّح بين سوريا واسرائيل، الّا ان قرار مجلس الدفاع المشترك كان ينص على ان القائد العام هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية وليس القائد العام لقوات اتحاد الجمهوريات العربية، كما ورد في قرار المجلس في الدورة الثالثة عشرة.

الدروس المستفادة من مشاركة الجيوش العربية

كانت مشاركة الجيوش العربية في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ تجربة غنيّة لتعاون عسكري عربي، فيها من الايجابيات والسلبيات التي يمكن ان تكون دروساً لتجارب تالية. ان اهم هذه الدروس هو ان الدول العربية لا تدخّر وسعاً من اجل القضايا القومية، وان القوات المسلّحة العربية، من أي دولة، مستعدة لبذل الدم والجهد من اجل حماية الحقوق والمصالح العربية واسترداد الحقوق العربية المغتصبة، لا فرق في ذلك بين دولة وأخرى، وان هذا الاحساس والشعور لا يمكن ان يتوفرا لدى دولة غير عربية، او قوات مسلّحة من دول أخرى.

الدرس الثاني هو ان القوات التي تتعرف على ميدان القتال، وتدرس عدوها، تستطيع ان تلعب دوراً فعّالاً؛ وفي هذه الحالة تكون قدرات القوات القادمة من دول الدعم ليست أقل من دول المواجهة، بل انها قد تكون في بعض الاحوال أكثر كفاءة. لذا، فان القوات المسلّحة في الدول العربية يجب ان تتعرف، مسبقاً، على مسارح العمليات التي يحتمل ان تقاتل عليها، وعلى العدو الذي يحتمل ان تقاتله.

الدرس الثالث هو انه عندما تتاح الفرصة للجيوش العزبية ان تتعاون فيما بينها، فانها تستطيع ان تحقق نتائج طيبة في ميدان القتال، وتستطيع ان تجبر العدو على القتال في ظروف غير ملائمة له. لذا، فان تنسيق التعـاون بين هذه القـوات يجب ان يحـظى باهتمام القادة العرب، سواء أكانوا سياسيين او عسكريين؛ اذ ان اهمال هذا المطلب قد يؤدي الى نتائج عكسية وآثار ضارّة، بدلاً من النتائج الايجابية المرجوّة.

تظهـر أهميـة القيـادة من خلال دروس مشـاركـة الجيـوش العـربية في حرب تشرين الاول

(اكتـوبر) ١٩٧٣. وأول ما يبدو هو ان اجهزة التخطيط العربية يجب ان تتعرف على الامكانات الحقيقيـة لجيوش الدول العربية، حتى لا يعتمد التخطيط على امكانيات غير متوفّرة، او ان تهمل امكـانيـات متيسّرة. كمـا تظهر أهمية وجود قيادات للقوات العربية عموماً، وقيادات للجبهات، أو الاتجاهات، الاستراتيجية لا ترتبط بقيادات قوات الدول، وان تكون قيادات لا قادة؛ اذ ان قادة قوات الدول عادة ما تنشغـل بمسؤولياتها الوطنية عن النظرة الاشمل للقيادة القومية؛ وان تكون لهذه القيادات اجهزتها الخاصة بالقيادة، غير معتمدة على امكانات الدول التي تتمركز فيها؛ وان تكون هذه القيادات مسؤولة أمام الاجهزة القومية لجامعة الدول العربية. ولا شك في ان هذه القيادة يمكن ان تؤدي دورهـا بكفاءة تامّة بتحقيق وحدة عربية تضمّ كل الدول العربية، مع الاحتفاظ بالطابع الخاص لكل اقليم عربي.

ونظراً الى اتساع الاقليم العربي، وصعوبة، وربما خطورة، ان تتمركز قوات عربية كثيرة في اقليم عربي لفترة طويلة، وما يؤدي اليه ذلك من صعوبة تحقيق المفاجأة، فان اجراء مشروعات تدريبية مشتركة بين قوات الجيوش العربية، قبل الحرب وفي وقت السلم، يمكن ان يغني، بدرجة كبيرة، عن استمرار تمركز هذه القوات فترة طويلة قبل بدء الصراع؛ كما يمكن ان يبدأ تحرّك هذه الوحدات بعد بدء الصراع المسلّح. ان هذه المشروعات يمكن ان تحل مشاكل كثيرة، سواء خاصة بتنظيم تحرّك القوات الى مسرح العمليات، او خاصة بتنسيق التعاون بين هذه الدول؛ كما انها تستطيع ان تكون غطاء لوصـول القـوات الى الجبهة قبل بدء الصراع المسلّح؛ وهي، فوق ذلك، تستطيع ان تكسب القيادات والقوات، سواء محلية في دول المواجهة او وافدة من دول الدعم، ثقة متبادلة تمكّنها من تحقيق أفضل النتائج من المشاركة العربية في الصراع.

ان المشاركة العربية في الصراعات المسلحة لا بد وان تؤدي الى التفكير في المسؤولية عن بدء، وسير، ومصير، الصراع المسلّح؛ وبالتالي، فان القيادة التي يجب ان تتولّى قيادة الصراع المسلّح يجب ان تتمتع بالسلطة الكافية لاتخاذ القرار ودفعه الى التنفيذ، بحيث تتحمّل هذه القيادة المسؤولية كاملة عن الصراع المسلّح دون تدخل، الّا من القيادة المباشرة لها.

على الرغم من ان تحرّك القوات العربية الى جبهات القتال قد تمّ في زمن جيد، الّا ان هذا التحرك قد شابه التعجّل وصادف بعض العراقيل التي كان يمكن تفاديها لو ان هذا التحرّك سبقه تخطيط، وفقـاً لجدول زمني، ووفقاً للامكانات المتوفرة، والتي يمكن توفيرها، من وسائل النقل، بحيث تصل القوات الى اماكنها في الزمن المحدّد، وبحالة تمكّنها من الدخول في المعركة دون ارهاق، أو حاجة الى فترة تالية للاعداد.

الخلاصة

كانت مشاركة الجيوش العربية في حرب تشرين الاول (اكتوبر) صفحة مشرقة في تاريخ الجيوش العربية والعمل العربي المشترك. ولقد مرّ التخطيط لها بمرحلتين اساسيتين في دورتي مجلس الدفاع المشترك الثانية عشرة والثالثة عشرة العاديتين. وقد أمكن تنفيذ هذا التخطيط بنسبة عالية في اثناء الحرب. وكان القصور في الدعم المقرّر من الدول العربية في القوات الجوية ناجم عن النقص في عدد الطيّارين بالدرجة الاولى، بينما فاق التنفيذ ما سبق تخطيطه بالنسبة الى القوات البرية لشعور الدول العربية بجديّة الصراع.

اذا كانت درجـة المشـاركة عالية، فان توقيت المشاركة وفاعليتها كانا أقل من المطلوب، وذلك

يرجع الى رغبة دول المواجهة، وخاصة مصر، في الاحتفاظ بالمفاجأة، والى عدم ثقة دول الدعم في جديّة الاستعداد للحرب. وهكذا وصلت قوات الدعم بعد بداية الصراع بزمن، وأحياناً بعد ايقاف اطلاق النار، على الرغم من ان دول الدعم قد بذلت أقصى جهدها لتصل القوات الى جبهات القتال في أسرع وقت ممكن.

وكان لذلك اثره في فاعلية المشاركة التي تحقق أفضلها بواسطة القوات التي وصلت الى الجبهة قبل بداية الصراع المسلّح؛ بينما انخفضت الفاعلية لضعف تنسيق التعاون، وعدم تعرّف القوات، مسبقاً، سواء على مسرح العمليات أو على العدو الذي ستقاتله القوات قبل تحرّكها الى الجبهة.

يمكن الخروج من المشاركة العربية بدروس مستفادة، أهمّها الثقة في ارادة، وكفاءة، الدول والجيوش العربية، والحاجة الى وجود قيادات خاصة لقيادة العمل العربي المشترك، واجراء مشروعات تدريب مشتركة فيما بين القوات العربية، ودراسة مسارح العمليات، والعدو، والتخطيط لتحرّك قوات الدعم، وان تتمتع القيادات بالسلطات الكاملة حتى تتحمّل مسؤولية الصراع، ومصيره.

---

(١) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك**، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢، ص ٨٨.

(٢) عبد الرزاق الدردري، **الانشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، ص ٤٤.

(٣) البدري، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) «قرارات الدورة الحادية عشر العادية ـ تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٦٥»، **قرارات مجلس الدفاع المشترك**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) البدري، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(٨) El-Shazly, Saad; *The Crossing of The Suez*, San Francisco: American Mideast Research, 1980, pp. 132 - 133.

(٩) «قرارات الدورة العادية الثانية عشرة ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١»، **قرارات مجلس الدفاع المشترك**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(١٠) «قرارات الدورة الثالثة عشرة العادية ـ ٣٠/١/١٩٧٣»، **قرارات مجلس الدفاع المشترك**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) اشترك في اللجنة ١٣ دولة، الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(١٥) El-Shazly, *op. cit.*, pp. 122 - 123

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) **المصدر نفسه**، ، ص ١٤٧ ـ ١٤٩. يلاحظ ان مصر قد استلمت طائرات سي كنغ وميراج في نهاية السبعينات.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) نقلاً عن محمد حسنين هيكل، **الطريق الى رمضان**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥، ص ١٩٩ ـ ٢٠٥، عن زيارة الفريق الاول احمد اسماعيل علي ويصحبته اللواء نوفل لدمشق بتاريخ ٣/١٠/١٩٧٣. وكان اللواء نوفل طلب من الفريق الاول علي اخطار القيادة السورية بنفسه، او ان يخطرهم اللواء نوفل بالموعد حسب الاتفاق؛ الاّ ان الفريق الاول علي أرجأ الابلاغ الى ذلك اليوم.

(٢١) الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٢٢) El-Shazly, *op. cit.*, pp. 147 - 149.

(٢٣) Cordsman, Anthony H., *The Gulf and the Search for Strategic Stability*, Boulder: Westview Press, Mansell Publishing Ltd, 1984, p. 575.

(٢٤) الدردري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٢٥) سعد الدين الشاذلي، حرب اكتوبر، دمشق: دار الكرمل، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص ٢٨٥ ـ ٣٠٦.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) The Insight Team of the *Sunday Times, The Yom Kippur War*, London: Andre Deutsh Limited, 1975, p. 317.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) د. عبدالكريم درويش ود. ليل تكلا، حرب الساعات الست، القاهرة: المكتبة الانجلو ـ مصرية، ١٩٧٤، ص ٥٢١ ـ ٥٣٧.

(٣١) El-Shazly, *op. cit.*, p. 278

(٣٢) الدردري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

(٣٣) "The Yom Kippur War", *op. cit.*, pp. 308 - 317.

(٣٤) Herzog, Chaim; *The War of Attonement*, London: Weidenfield & Niclson, 1975, pp. 135 - 147.

(٣٥) البدري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

(٣٦) Herzog, *op. cit.*

(٣٧) El-Shazly, *op. cit.*, pp.211 - 279

(٣٨) قرار مجلس الجامعة العربية، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٤، بتشكيل لجنة لتوحيد الخطة التي يجب اتباعها دفاعاً عن حقوق العرب في فلسطين. «مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦»، ملف وثائق فلسطين في وزارة الارشاد القومي، القاهرة.

(٣٩) "The Yom Kippur War", *op. cit.*, pp. 308 - 312.

(٤٠) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، مصدر سبق ذكره.

(٤١) الشاذلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، مصدر سبق ذكره.

(٤٥) الشاذلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٤٦) «قرارات الدورة الثانية عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، مصدر سبق ذكره.

(٤٧) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، مصدر سبق ذكره.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) محمود رياض، مذكرات محمود رياض؛ الجزء الثالث؛ اميركا والعرب، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ١٤١ ـ ١٦٧.

(٥٠) الشاذلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٣٠٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٥.

(٥٣) رياض، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ ـ ١٦٧.

(٥٤) الدردري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٥٥) Herzog, *op. cit.*, pp. 135 - 145

(٥٦) هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩ ـ ٢٠٥؛ وديبوي تريفور، التغير المجيد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ـ سلسلة كتب مترجمة (٧٦٨)، ١٩٨٨، ص ٥٠١ ـ ٥٠٥.

(٥٧) الشاذلي، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) El-Shazly, *op. cit.*, p. 279

(٥٩) د. درويش ود. تكلا، مصدر سبق ذكره.

(٦٠) Herzog, *op. cit.*, pp. 130 - 135

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٤٥؛ "The Yom Kippur War", *op. cit.*, pp. 308 - 317؛ والبدري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٦٢) "The Yom Kippur War", *op. cit.*



القدس
جريدة يومية سياسية
اغورة ٣٠
صفحات ٦
القوات الاميركية في البحر المتوسط
سبتيافي - القدس - وكل عام
سالـورا

اندلاع الحرب على جبهتي السويس والجولان
قوات مصر تعبر السويس وقوات سورية تتقدم في الجولان
معارك برية وجوية وبحرية ضارية - اسرائيل تتوقع استمرار القتال عدة أيام
أمريكا تفشل في سعيها لوقف الحرب وتجري اتصالات عاجلة مع روسيا - احتمال عقد مجلس الأمن

الجمهورية
١٥
قواتنا تقاتل الآن فوق سيناء

اسرائيل تعلن انسحابها الى خط دفاع جديد
سيطرنا تماما على الضفة الشرقية للقناة
نسفنا ابار البترول في البلاعيم
اسقطنا ٢٤ طائرة للعدو ودمرنا ٣٦ دبابة
الأخبار
حررنا القنطرة شرق .. واستسلموا بأسلحتهم

زايد: قطع البترول خطوة أولى
القرار سهم واحد أطلقناه وسنستخدم كل سلاح لدينا في معركة المصير
لقد وحدتنا هذه المعركة ويوم الوحدة العربية هو يوم النصر الكبير
حديث زايد

الجيش العربي يزحف الى تل أبيب
القوات العربية طوقت منطقة النقب وتواصل زحفها
الجيش السوري يدمر مواقع العدوان داخل الأراضي المحتلة تمهيدا للقوات الزاحفة
المساء
١٠
امريكا وبريطانيا تشتركان في العدوان
مظلة جوية من طائرات امريكا وبريطانيا تحمي اسرائيل

من معارك الجيش العراقي
دور الطيران العراقي في حرب تشرين
• الطيارون العراقيون يدمرون مواقع الصواريخ الهوك ومواقع مدفعية العدو في الطامة
• القيادة الجوية السورية تقتنع بالتعديل الذي طالب به الطيارون العراقيون

الجمهورية
١٥
استسلموا بمجرد رؤيتهم
ضباط وجنود العدو يستسلمون لقواتنا بكامل أسلحتهم عقب معارك طاحنة بسيناء
اسقطنا ٥٧ طائرة - ودمرنا ٩٢ دبابة - أسرنا عددا كبيرا من الضباط والجنود
سوريا أسقطت ٤٢ طائرة إسرائيلية وأسرت ٩ طيارين - المعارك مستمرة داخل الجولان